الرئيس كواندا : القرار سياسي ايضا

بعد قرار زامبيا :

الشرخ الاول في جبهة دول المواجهة مع روديسيا

كيف يؤثر هذا القرار على تلاحم الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي؟

منذ عدة سنوات عندما طرحت حكومة الكيان العنصري الابيض في جنوب افريقيا استراتيجية الانفراج بينها وبين افريقيا السوداء ، كانت تراهن على عامل « الحقائق الاقتصادية » لدفع حكومات الدول الافريقية المجاورة على الاستجابة ، واتباع سياسة الجسور المفتوحة مع هذا الكيان العنصري • لكن اكثر من عامل واحد ادى الى تعثر عملية وضع ركائز ثابتة لسياسة الجسور المفتوحة ، ليس اقلها اهمية حقيقة ان العنصرية البيضاء طالما كانت العدو رقم واحد لافريقيا المستقلة ، وتصفيتها مع بقايا الاستعمار في القارة كان هو ، وليس الوحدة ، الهدف الاول لمنظمة الوحدة الافريقية • ولم يكن ليجرؤ اي رئيس دولة افريقي على تبني سياسة المصالحة مع عنصريي بريتوريا ، وان كان البعض القليل يتعاطى مع هذا الكيان العنصري في المجال الاقتصادي من دون قرار رسمي علني ، فان هذا البعض بقي مضطرا الى الوقوف سياسيا ، الى جانب الموقف العام للكتلة الافريقية في منظمة الوحدة ، المنادي بتصفية العنصرية في افريقيا الجنوبية • لكن هذا التعاطي مع عنصريي بريتوريا بدأ يخرج الى العلنية بصورة متزايدة في السنوات الاخيرة ، في ترافق عكسي مع تطور النضال المسلح لحركة التحرر الوطني الافريقية في ذلك الجزء من القارة • والقرار الذي اتخذته زامبيا مؤخرا ، باستئناف استخدامها لخط السكة الحديد الروديسي لا يشكل دليلا ملموسا على هذه الحقيقة فحسب • ان هذا القرار يشكل تطورا خطيرا يسيء الى مستقبل ثورة تحرير زيمبابوي ، ويجعلها اكثر عرضة للضغوط من اجل التنازل للشروط التي تفرضها مشاريع التسوية « السلمية » الغربية ، لحل المشكلة الروديسية بما يتلائم والمصالح الاستراتيجية الغربية في افريقيا الجنوبية •

لقد اعلن رئيس زامبيا كينث‌كواندا ، في الاسبوع الماضي ان بلاده قررت استئناف استخدام خط السكة الحديد الروديسي من اجل نقل البضائع عبرها ••• وبذلك يكون قد تراجع عن القرار الذي نفذه في شهر شباط عام ١٩٧٣ ، عندما اغلق خط سكة الحديد مع روديسيا وجنوب افريقيا ، تلبية لدعوة المقاطعة الافريقية آنذاك ، واستأنف بالتالي ، اعتماد زامبيا في تجارتها على الخطوط الحديدية الروديسية والجنوب افريقية •

والرئيس كواندا لم يقدم على هذه الخطوة من دون ان تكون المبررات متوفرة • فهو يستطيع القول ان الخطوة ضرورية ضمن جهود يبذلها لانقاذ اقتصاد زامبيا المتداعي ، والذي اضطره الى القيام بجولة من اجل استحصال دعم لطلبه قرضا من صندوق النقد الدولي • وهو حاول ان يكمل حجته فاصابها بالعمى ، عندما حاول التخفيف من وقع قراره ، افريقيا ، بقوله ان خطوط سكة الحديد الجنوب افريقية هي التي ستكون الناقل الرئيسي للسلع التجارية لزامبيا ، وليس الخط الروديسي ••• (!)

ولكن بغض النظر عن المبررات التي ساقها الرئيس كواندا ، والتي قد يسوقها ، حول اهمية اعادة فتحة الحدود مع روديسيا الخاضعة لحكم الاقلية البيضاء العنصرية ، وهو احد دعاة تصفية العنصرية في افريقيا ، بتركيزه على حاجات زامبيا [illegible] مع اقتصادي متدهور ، فان للقرار وجهان خطيران • اقدمهما لا بد ان يلقى ترحيبا من عنصريي افريقيا الجنوبية • والثاني لا بد ان يلقى تنديدا ، [illegible] بقى هذا التنديد في الكواليس ، [illegible] م يخرج الى العلن •

■ بالنسبة للانظمة العنصرية

ان قرار الرئيس كواندا قد جاء في وقت ملائم وملائم جدا ، ان بالنسبة لحكومة ايان سميث العنصرية في روديسيا ، او بالنسبة لحكومة بريتوريا العنصرية • والوقت ملائم اقتصاديا وسياسيا • وما يصب في مصلحة الكيانين هناك ، هو بالضرورة مسيء ، ويلحق ضررا بالثوار الافارقة الذين يخوضون كفاحا مسلحا لاستعادة استقلالهم وممارسة حقهم في تقرير مصيرهم بعد التخلص من حكم الاقليات البيضاء الذي نشأ نتيجة استيطانها الاستعماري في هذا الجزء الجنوبي من القارة •

لقد فتح قرار زامبيا ، الحدود بينها وبين روديسيا • وهذه الخطوة مكسب اقتصادي وسياسي لحكومة سالزبوري • فروديسيا بوضعها الصعب ، الاقتصادي والسياسي ، ستجد في تجدد لعبها لدور ممر الوردات والصادرات الزامبية عبر اراضيها ، بابا اقتصاديا يدر عليها ارباحا لا تستطيع القول انها في استغناء عنها ••• واضطرار الرئيس كواندا الى التراجع عن موقف المقاطعة الذي اتخذه قبل خمس سنوات ، ستجد فيه حكومة سالزبوري التي تعاني من الضغوط الخارجية ، والى حد ، من مقاطعات تؤذيها ـ حتى ولو كانت مليئة بالثغرات التي تسمح بالتحايل على المقاطعة ـ خطوة ترفع معنوياتها في وضعها الحرج ، فالخطوة جاءت خروجا على المبادىء التي قامت عليها جبهة دول خط المواجهة الاول مع روديسيا ، وبذلك تكون اول دلالة ملموسة على بدء الشقاق في هذه الجبهة ، والتي تعتبر السند الاول لثورة زيمبابوي • والمعروف ان استمرار ثورة زيمبابوي وتصعيد عملياتها كما ونوعا ضد نظام الاقلية البيضاء في روديسيا ، هو الذي يمنع حتى الان ، صفقة التسوية الداخلية التي عقدها ايان سميث مع الزعماء الافارقة التقليديين الثلاث ، الوقوف على رجليها ، وتكريسها « حلا مقبولا » للمشكلة الروديسية •••

هذا فيما يتعلق بروديسيا وصفقة « التسوية الداخلية » المشلولة • اما بالنسبة لجنوب افريقيا العنصرية ، فان قرار الرئيس كواندا الاخير ، لا يقل في اهميته عما هو بالنسبة لروديسيا • فهو قرار « ايجابي مفيد » في المجالين الاقتصادي والسياسي • ولهذا اعتبرته بريتوريا بمثابة انقلاب لصالحها • فهي من جهة ، ستستفيد من دور خطها الحديد في نقل واردات وصادرات زامبيا ، التي تنقل من والى مرافئها على المحيط الهندي •

لكن اهمية القرار بالنسبة لعنصريي بريتوريا ، في المجال السياسي ذات وجهين • الاول ان خطوة زامبيا تجيء « في وقتها » • اذ ان جنوب افريقيا تواجه في هذه الفترة دعوات متجددة في الامم المتحدة ، من اجل فرض عقوبات اقتصادية ضدها بسبب رفضها اخيرا ، خطة الامم المتحدة القاضية باجراء انتخابات في ناميبيا (جنوب غرب افريقيا) تمهيدا لاعلان استقلالها دولة افريقية ذات سيادة، تعود السلطة فيها الى يد شعب البلاد الاصيل ، بعد حقبة طويلة من الاستعمار الجنوب افريقي • اما الوجه الثاني فهو ما يحققه القرار الزامبي من تعزيز لجهود حكومة بريتوريا الديبلوماسية للتخفيف من حدة عزلتها في محيطها الافريقي •

■ المحادثات تبدأت سرية

ففي عطلة نهاية الاسبوع الماضي وصل الى جوها نسبرغ وفد من المسؤولين عن مصلحة سكة الحديد الزامبية ، لاجراء محادثات مع نظرائهم من المسؤولين البيض الجنوب افريقيين ، لترتيب مسألة استئناف العلاقات في مجال النقل البري للبضائع الخاصة بزامبيا • وقد علق مسؤول جنوب افريقي من وزارة الخارجية ، على هذه الزيارة ، بالقول بانه لا يتذكر زيارة لها هذا الطابع شبه الرسمي بين البلدين ، منذ سنة ١٩٧٣ ، عندما اغلقت زامبيا خط السكة الحديد مع جنوب افريقيا •

لكن المحادثات في هذا الخصوص ، كانت قد بدأت بشكل سري بين مسؤولين من الدولتين ، في

نكومو وموغابي : ضرب تلاحم الجبهة الوطنيه ، هو الهدف الثاني للامبريالية

بوتسوانا ، الدوله التي تقع بين زامبيا وجنوب افريقيا • وفي ذلك الاجتماع السري جرى التباحث حول مسائل التعرفات الجمركية وغيرها من التفاصيل المتعلقة بنقل البضائع الزامبية عبر جنوب افريقيا ، بين موزامبيق وبوتسوانا • وفي ذلك الوقت كانت اطنان من الاسمدة الكيمائية المرسلة من الولايات المتحدة ، تنقل من مرفأ مابوتو في موزامبيق ، عبر جنوب افريقيا ، الى زامبيا • وقد اعلن مصدر جنوب افريقي فيما بعد ان البضائع الزامبية قد تشحن في المستقبل ، مباشرة الى مرفأ ايست لندن ، الجنوب افريقي •• وحكومة جنوب افريقيا العنصرية لا تعلق ذات الدرجة من الاهمية لمعنى القرار الزامبي اقتصاديا ، على اهميته السياسية • فهي تجد في تراجع زامبيا عن قرار المقاطعة لاستخدام طرق النقل البري او المرافىء الجنوب افريقيا كممر لبضائعها ، هو اعتراف بما كانت تدأب الحكومة العنصرية على تأكيده منذ آن طرحت فكرة الانفراج بينها وبين الدول الافريقية المجاورة على الاقل كمرحلة اولى ، في استراتيجية مد جسورها الى انحاء افريقيا السوداء • فقد كان نظام الحكم العنصري يقول بان الاعتبارات الاقتصادية للدول الافريقية يجب ان تسود على حساب الاعتبارات « الايديولوجية » ، التي تستهدف اسقاط نظام الحكم العنصري الابيض في جنوب افريقيا ـ بل وكان العنصريون يقولون بان هذا ما سيحدث في المستقبل ••• وقد علقت اذاعة الحكومة في بريتوريا على خطوة الرئيس كواندا ، بالقول ، بان الوضع في زامبيا هو دليل واضح على ان فرض عقوبات او مقاطعة ضد جنوب افريقيا هو امر يلحق الضرر بكافة الدول الافريقية المجاورة لها • بل ان حكومة بريتوريا تتبجح بالقول بان مقاطعة الافارقة لجنوب افريقيا ، يجعل بريتوريا عاجزة عن مساعدة الدول الافريقية في افريقيا الجنوبية (!) •

ولم تتردد بريتوريا عن كشف ما تراهن عليه من هذه الورقة التي اكتسبتها من قرار زامبيا • فقد جاء في تعليق الاذاعة الرسمية حول القرار ، انه سيكون على وزراء خارجية الدول الخمس ، الذين كانت تستعد بريتوريا لاستقبالهم ، « تكييف حججهم » ، في ضوء قرار زامبيا ••• والمقصود وزراء خارجية الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، المانيا الغربية وكندا ، الدول « المعنية » بمسألة ناميبيا • وكان متوقعا ان يبحث هؤلاء مسألة استخدام حق النقض في الامم المتحدة في حال التصويت على مشروع قرار لفرض عقوبات اقتصادية ضد جنوب افريقيا ، وان يلمحوا لبريتوريا الى احتمال امتناعهم عن استخدام الفيتو في حال رفضها التعاون مع الخطة التي اقرتها الامم المتحدة بشأن ناميبيا •

■ القرار بالنسبة للثورة

لقد حاولت كل من تنزانيا وموزامبيق حمل زامبيا على عدم الاقدام على هذه الخطوة • وعقد اجتماع بين الرئيس كواندا والرئيسين سامورا ماشيل وجوليوس نيريري حاول خلاله الاثنان إقناع كواندا بالعدول عن القرار على اساس انه يخرب تلاحم جبهة دول خط المواجهة الاول مع روديسيا ـ التي تضمهم مع بوتسوانا وانغولا ـ ولكن من دون جدوى • ولا شك ان كواندا في اصراره على المضي بقراره • قد استند فيما استند اليه الى حقيقة ان بعض الدول الافريقية ، ومنها اعضاء في جبهة المواجهة مع روديسيا ، لم تتردد في فتح خط تعامل مع جنوب افريقيا للاستفادة من خبرات افريقية في مجالات مدنية محددة ومحدودة •• ولا يمكن ان يختلف اثنان على ان قرار زامبيا هو اول دليل ملموس على بدء الشقاق في جبهة دول خط المواجهة مع روديسيا وان هذا الشقاق لا بد وان يؤثر على مسيرة ثورة زيمبابوي • كما ان القرار هو الثمرة الاولى لمساع بذلتها الدول الغربية طوال فترة من اجل احداث هذا الشرخ ، على اساس ان فك تلاحم الجبهة يسهل الخطة الامبريالية لفك التلاحم غير القوي للتنظيمين الرئيسيين اللذان يشكلان « الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي » : منظمة « زانو » برئاسة موغابي ، ومنظمة « زابو » برئاسة نكومو • فجبهة دول خط المواجهة الاول مع روديسيا هي سند رئيسي للجبهة الوطنية • وبينما تشكل موزامبيق قاعدة انطلاق وملجأ لثوار منظمة زانو ، وتقام في مناطقها الحدودية مخيمات للاجئين ومعسكرات تدريب ، ومنطلق لخطوط التموين ، لهذه المنظمة ، فان زامبيا تلعب دورا مماثلا بالنسبة لمنظمة زابو • وهذه الحقائق تجعل من اي تعديل في موقف احدى هاتين الدولتين خاصة ، تجاه حلول التسوية المطروحة من الغرب ، او تجاه العدو الروديسي ، تطور لا بد وان يتأثر به التنظيم المستند الى تأييد هذه الدولة • لموقفه من الحلول المطروحة ، ولاهدافه المعلنة •

وفي هذا المجال ، فان وضع منظمة « زابو » هو الذي سيتأثر مباشرة من قرار الرئيس كواندا • فقرار كواندا جاء نتيجة حاجة ونتيجة ضغوط مارسها الغرب على زامبيا عندما توجهت الى مؤسساته المالية تطلب العون الملح لانقاذ اقتصادها المتدهور • ولم يخف الاعلام الغربي آنذاك حقيقة ان الغرب وجد في ذلك الطلب فرصة ليطلب من زامبيا المقايضة : الاستجابة لطلبها العون المالي (المشروط طبعا) مقابل التحول الى موقف « اكثر مرونة » بالنسبة للمسألة الروديسية • والمرونة في القاموس الغربي كما الفناها ليست سوى مرادف للقبول بتقديم تنازلات مبدئية او رئيسية •••

وفي ضوء هذه الحاجة لدى زامبيا للتراجع عن قرار عدم التعاطي الكلي مع روديسيا الذي اتخذته سنة ١٩٧٣ ، تكون سالزبوري قد حققت كسبا سياسيا واضحا : الاعتراف من جانب احدى دول جبهة المواجهة المساندة لثورة زيمبابوي ، بانها لا تستطيع ان تتحمل اعباء ونتائج مقاطعة روديسيا • وهذا يعطي روديسيا وواشنطن ولندن مجالا مؤثرا للضغط ، خاصة بعدما اثمرت الضغوط اخيرا ثمرتها الاولى بالقرار الزامبي الاخير •

وما يثير مخاوف مشروعة هنا ان الرئيس كواندا بدوره سيباشر الضغط على نكومو ويطالبه بدوره ، بالمرونة • وان جوشوا نكومو لا يبدو موضوعا عويصا • فهو ابدى ميله الى التفاوض مع سميث عندما التقاه سرا ، ورغم ان اللقاء لم يسفر عن شيء • وما يثير مخاوف مشروعة ايضا ، ان نزوع نكومو الى تقديم تنازلات اساسية ، آو صموده امام الضغوط وتمسكه بالمواقف المتفق عليها ضمن الجبهة الوطنية ، لا بد وان تكون له تأثيراته على مسار ثورة زيمبابوي ، في قدرتها على الصمود والاستمرار والاتساع ، نحو هدف التحرير •